

كلمة رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان

السفيرة أنجلينا أيجهورست

حفل توقيع ستة عقود هبات خاصة بأنشطة تحريج

برنامج التنمية الزراعية الريفية

وزارة الزراعة، بيروت - 7 تموز 2014

للمطابقة عند الإلقاء

معالي وزير الزراعة أكرم شهيب،

حضرة المدير العام لوزارة الزراعة الأستاذ لويس لحود،

حضرة ممثلي الجهات المستفيدة من عقود الهبات والبلديات المعنية،

أيها الحفل الكريم،

حضرة السيدات والسادة،

أودّ أولاً أن أهنئ الجهات المستفيدة والبلديات المعنية الأربع عشرة التي ستستفيد من هبات الاتحاد الأوروبي، والتي تصل قيمتها إلى مليوني يورو. كانت عملية الإختيار متطلبة وتنافسية وأنتم اليوم تجنون ثمار عملكم الشاق.

كما أودّ أن أشكر معالي الوزير أكرم شهيب وفريق عمله على الدعم المستمر لهذه العملية وعلى قراره تخصيص الأموال الإضافية لمزيد من الأنشطة الخاصة بالتحريج. إنه دليل إضافي على التزام وزارة الزراعة القوي بدعم التحريج في لبنان.

تحتاج الغابات والأحراج في لبنان إلى الحماية الملحة من آثار استغلال الإنسان الكثيف لها، والتمدد العمراني، والحصار الجائر، والرعي الجائر، والحرائق. خلال الأعوام الخمسة عشر الأخيرة، تم فقدان ما يوازي 35 في المئة من الغابات والأحراج. ترافق ذلك مع فقدان التنوع البيولوجي والتآكل وتدهور الأراضي وتدني معدل تجدد المياه الجوفية. أثر هذا الأمر سلباً على الظروف المعيشية لعدد كبير من سكان المناطق الريفية.

نشهد اليوم تحولاً إيجابياً، بات اللبنانيون أكثر إدراكاً لواقع فقدان الغابات. وباتت الحكومات المتعاقبة تعتبر قطاع الغابات أكثر فأكثر، من الموارد الوطنية. وتشهد مبادرة "الأربعين مليون شجرة" الوطنية التي تتولاها وزارة الزراعة على عزم حكومة الرئيس تمام سلام على إحياء القطاع بجميع أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وفي الوقت الراهن، تشهد أوروبا أيضاً تحولاً كبيراً في إدارة الغابات والرؤية الخاصة بها. والحال انه تم اعتماد "الاستراتيجية الجديدة للغابات" في أيلول 2013. ويقر الاتحاد الأوروبي بأن الغابات مورد رئيسي لتحسين نوعية الحياة واستحداث فرص العمل، لاسيما في المناطق الريفية.

لم تعد الغابات تعتبر ملاذاً يجب المحافظة عليه، بل باتت مورداً يوفر المنافع لجميع المواطنين. وفي هذا الإطار، يمكن للغابات أن تعزز الأنشطة التي تؤدي إلى تحفيز الاقتصاد، وهو ما يمكن استغلاله كمصدر للدخل، على غرار السياحة البيئية، والصناعات المرتكزة على الغابات، والطاقة البيولوجية. كما تعتبر الغابات مهمة للبيئة، لاسيما للتنوع البيولوجي، وهي وسيلة قوية في مكافحة التغير المناخي.

ترتكز العقود الستة التي يتم توقيعها اليوم على هذا الاعتقاد، وهي تعزز المقاربة المنوطة بنظام مستدام لإدارة الغابات. لذلك فإن جميع هذه العقود مبتكرة في بلد تعتبر فيه المقاربات الخاصة بأنشطة الغابات والتحريج أحياناً غير متوازنة. في الماضي، لم تؤدّ مبادرات عدة في هذا الإطار إلى النتائج المتوقعة. وجرى تنفيذ أنشطة عدة بهدف موازنة المقاربات الخاصة بالغابات والأحراج

مع الرؤية الفعلية الطويلة الأمد للجهات الفاعلة العاملة على نحو فردي، وأحياناً من دون قدرات فنية أو قدرات إدارية.

تستخلص جميع هذه المبادرات الست الدروس من الخبرات السابقة. فعلى سبيل المثال، تتم حماية الشتول وريها خلال الأعوام الثلاث التي تلي زراعتها، وهي الفترة الأكثر دقة لضمان معدلات حياة طويلة الأمد للأشجار. علاوة على ذلك، توائم الشراكات بين الجهات الفاعلة من غير الدولة والسلطات المحلية بين قدرات الإدارة القوية والمسؤولية، وهما عنصران أساسيان - وإنما غير كافيين - للنجاح.

إلا أن كل عرض يعتبر فريداً لأنه يضم مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة من غير الدولة على غرار الجامعات اللبنانية والأوروبية، أو مراكز الأبحاث، أو المنظمات غير الحكومية، أو المحميات من الغابات. يختلف حجم وموقع البلديات المعنية. إن الخبرة في إدارة الغابات تجتمع مع المعرفة الاجتماعية والاقتصادية للمناطق حيث ستعمل.

وكنتيجة مباشرة للمشروع، سوف يتم تحريج 1,240 دونماً (أي 124 هكتاراً) في البلاد، ستستفيد منه 25 ألف أسرة. والأهم أن هذه الأنشطة ستحدد طريقة عمل قابلة للتكرار في شأن كيفية مقارنة التحريج وإعادة التحريج في مختلف محافظات لبنان.

وحتى اليوم، هناك العديد من الجهات المانحة المحتملة (الوطنية أو السلطات المحلية، والجهات الفاعلة من القطاع الخاص، والجهات المانحة الدولية، والأفراد، إلخ)، لكنها تفتقر إلى وسيلة حقيقية يمكنها من خلالها الاستثمار بأمان وسهولة وتوقع استخلاص نتائج ملموسة ومستدامة.

لذلك تُستكمل هذه الأنشطة بخارطة لتوزع للغابات والأحراج يجري إعدادها في الوقت عينه مع وزارة الزراعة، وتتلقى أيضاً التمويل من الاتحاد الأوروبي. إن خارطة الغابات، التي سيتم توزيعها على الجمهور، ستحدد مناطق في أنحاء البلاد تعتبر ملائمة من الناحية الفنية للزراعة، وحيث يتوفر الدعم البلدي الإداري الضروري.

وبفضل هذه الآلية التي تجمع بين طرق التحريج الموثوقة وتوزع الغابات والأحراج، سوف يتمكن أي صاحب مبادرة في لبنان أو الخارج يرغب في الاستثمار في أنشطة الغابات والأحراج من أن يختار عن بعد موقعاً، فيجعل بذلك مساهمته مفيدة.

ومن المتوقع أن تكون الموثوقية التي توفرها هذه الآلية عاملاً رئيسياً في استقطاب الأموال الإضافية مما يحدث تأثيراً متزايداً لتلبية هدف الأربعين مليون شجرة خلال السنوات العشرين المقبلة.

ونحن نعتقد بأن دعمنا سيعطي الدفع الضروري لقطاع الغابات والأحراج.

أتمنى لكم جميعاً التوفيق في مهامكم وأن يكون لبنان جميلاً وأخضر.

شكراً.